

## Unofficial Translation by Human Rights Watch

رد على تقرير "هيومن رايتس ووتش" بشأن طرد التركمان السنة من كركوك

تم تجميع المعلومات التالية من إدارة "أسايش" كركوك (رئيس قسم العلاقات العامة، همين تحسين، بمديرية أمن كركوك):

يتم استقبال النازحين في البداية من قبل قوات "البشمركة"، ثم يتم نقل القادمين من دوبز، المنطقة 5، إلى الأسايش التابعين لإدارة أسايش كركوك. وهناك، تُقدّم لهم المساعدات الإنسانية مثل الغذاء والماء والدواء والحاجات الأساسية. يتم ذلك بالاشتراك مع المنظمات الدولية مثل "اليونيسيف"؛ "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"؛ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين"؛ و"المنظمة الدولية للهجرة" وغيرها. يُنقل الأطفال والنساء (الذين ليس لهم صلات مزعومة بالإرهاب) إلى مخيمات اللاجئين في غضون فترة تتراوح بين ساعة و3 ساعات. في انتظار وصول حافلات المنظمة الدولية للهجرة، يبقون في مقر الأسايش، في غرف انتظار تم بناؤها وفقا لمعايير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مجهزة بأنظمة تدفئة وتبريد، وفيها مراحيض وحمامات. وفي وقت لاحق، تُجري لجنة مشتركة تحقيقا أوليا لفصل المشتبه بهم عن المجرمين. يستغرق هذا الفحص الأمني من 5 إلى 24 ساعة (باستثناء الأوقات غير العادية، مثل الاستراحة)، وبعد ذلك يُنقل المتهمون إلى الجهات المختصة مثل الشرطة والمحاكم.

لا يصنف اللاجئون حسب جنسياتهم، وجميع الجنسيات تحصل على خدمات متساوية. العدد الإجمالي للذين لجؤوا إلى كركوك يتراوح بين 600000 و700000 شخص. في عام 2016، طلبت نحو 7000 أسرة عربية اللجوء إلى كركوك، وظل نصف مليون شخص في المحافظة، معظمهم من محافظة صلاح الدين، ولا يرغبون في العودة. أضاف هذا عبئا كبيرا على محافظة كركوك من حيث توفير الخدمات للسكان واللاجئين.

لم يتم تحديد أي سقف زمني لمغادرة اللاجئين لكركوك، وخصوصا التركمان السنة. كما أنه لا يوجد أي نوع من التمييز وسوء المعاملة ضد أية مجموعة دينية أو عرقية.

وفقا لقرار صادر عن محافظة كركوك والمحافظين ومجلس الوزراء العراقي، يجب مساعدة اللاجئين الذين تحررت مناطقهم قبل أشهر أو عام على العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية (أي ديالى وتكريت) حتى يتم إعادة إعمارها. لهذا السبب، كان ضروريا في بعض الأحيان أخذ وثائقهم لترتيب إجراءات عودتهم وحتى لا يُمنعوا في نقاط التفتيش من استعادة أراضيهم وممتلكاتهم.

أثناء إجراءات العودة، تسمح نقاط التفتيش، وخصوصا نقطة تفتيش داقوق، للأشخاص بنقل ممتلكاتهم ويستعيدون وثائقهم بعد ذلك.

لم يكن هناك أي نوع من التمييز أو المعاملة المختلفة للتركمان السنة أو أي مجموعة عرقية أخرى. ويتم اتباع الإجراءات وفقا للأدلة الجنائية، ويعامل الإرهابيون على قدم المساواة سواء كانوا أكرادا أو عربا أو تركمانا أو أي جنسية أخرى.

التحقيق الذي تجريه هو فحص أولي لفصل المجرمين/الإرهابيين عن الأشخاص البريئين، وليس من مهامنا معرفة ما هي الأدلة التي يتوفر عليها المدعي العام ضد المشتبه بهم. يُرسل المشتبه بهم إلى مراكز الشرطة التي تعمل بموجب تعليمات من المحكمة التي أصدرت قرارات اعتقالهم.

بناء عليه، فإننا نحقق في أي قضايا ضد المحققين الذين يخالفون الشروط. التعذيب مخالف للقانون، وهو جريمة مستقلة وليس آلية تحقيق فعالة.

شكّلت لجنة أمنية برئاسة المحافظ، وتضم نائب المحافظ، وهو عربي سني، ومدير الشرطة، وهو كردي، والأسايش التابع لكل من "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"حزب الاتحاد الوطني الكردستاني"، ومدير المخابرات، وهو تركماني شيعي، ومدير شرطة المدينة وهو تركماني. مدير المخابرات هو عربي سني وكذلك ممثل محافظة كركوك. يتمثل دور هذه اللجنة في حماية أمن محافظة كركوك، حيث يتم إصدار جميع القرارات بشكل مشترك بما في ذلك قرار اعتقال المشتبه بهم.